

## مصرفيون واقتصاديون في «تمكين الشباب»: أهمية دعم مشروعات الشباب في الجانب التسويقي وترويج منتجاتهم ومشروعاتهم

محمود فاروق

اختتم مؤتمر تمكين الشباب انشطته مساء اول من امس الاثنان بعد عرض كاف لسبل دعم المشروعات الشبابية وكيفية صقل وتمكين قدرات ومواهب الشباب حيث جاء ذلك بحضور اعمدة في الاقتصاد المحلي وكوكبة من المبادرين المميزين الذين سعوا دائما لإضافة بصمة واضحة للاقتصاد الكويتي. وكانت بداية المتحدثين خلال اليوم الثاني والاخير من المؤتمر مع رئيس تحرير جريدة «الكويتية» والأمين العام للملتقى الاعلامي العربي ماضي خميس الذي استعرض قصته منذ بدايته كصحافي إلى ان أصبح رئيس تحرير ومما واجهه من عقبات وكيفية تغلبه عليها، مبينا ضرورة ان ترعى نذرة المياه وحدودية توافر الموهوبين وكذلك الأشخاص الذين فشلوا او غير المبدعين أخذاً في الاعتبار ان اساس اي مجتمع منطوق ونتاج الشباب كونهم يعملون لأجل النهوض بالمجتمع.



الشيخة انتصار سالم الصباح وعادل الماجد خلال المنتدى

فيما عبرت م. منار الحشاش خلال حوارها بفخرها بمؤتمر تمكين الذي يعد الأول من نوعه على مستوى المنطقة وتحدثت عن بدايتها منذ تخرجها إلى أن وصلت إلى ما هي عليه اليوم، وتحدثت أيضا عن اختلاف نمودج الإدارة بالكويت، مؤكدة على ضرورة عدم تخلي الشباب الطموح عن حلمه والمحاولة

حتى يتمكنوا من تخطي جميع العقبات.

### التسويق والترويج

من جانبه، أكد نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك بوبيان عادل عبدالوهاب الماجد أهمية دور القطاع الخاص في دعم مشروعات الشباب الكويتي جنباً إلى جنب مع القطاع الحكومي لاسيما فيما يتعلق بالتسويق والترويج للمنتجات والخدمات التي طرحها هذه النوعية من المشروعات. وأضاف ان ثمة ضرورة لتغيير العديد من المفاهيم التي تتعلق بطرق وكيفية تقديم هذا الدعم بحيث يحقق أفضل النتائج لهذه النوعية من المشروعات لاسيما ان اصحابها فضلوا العمل الحر بما يحفل به من مخاطر على الوظيفة المضمونة. وأشار الماجد الى ان الدراسات الاخيرة أكدت ان التسويق وزيادة المبيعات تمثل ابرز اتجاهات التي تواجه هؤلاء الشباب، مؤكداً ان الدعم يجب ان يركز على هذه الجوانب حيث

يجب على القطاع الخاص الى جانب الأجهزة الحكومية المعنية العمل على مساندة الشركات الصغيرة ودعمها تسويقيا وبما يحقق لها فرصا اكبر لترويج منتجاتها.

وذكر قائلا: تعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة صعوبة كبيرة في الترويج والتسويق لمنتجاتها، في ظل صعوبة الأوضاع الاقتصادية الراهنة، وغياب آليات أو استراتيجيات صحيحة تعتمد عليها في هذا المجال وهو ما يجعلنا مطالبين كقطاع خاص بمساعدتها على الدخول إلى السوق المحلي وتصريف خدماتها ومنتجاتها بالحدود الدنيا التي تضمن لها البقاء.

وقال الماجد: ان توافر التمويل المادي لأي مشروع شيء مهم جدا، لكن مساعدة المشروع ضمن الدليل الخاص على كسب ثقة العملاء وبناء اسم تجاري لا يقل أهمية أبداً عن اطلاق المشروع، وهنا يجب على ورورش العمل التي سينظّمها البنك الخاصة بالتسويق وكذلك الترويج لمنتجات وخدمات

### في جلسات اليوم الثاني للمنتدى الاقتصادي العربي - الأفريقي

## مناقشات جادة حول تكامل الجهود لتحقيق الأمن الغذائي

شريف حمدي



السفير محمد التويجري يترأس الجلسة الثانية

أكد مدير عام المركز الدولي للأبحاث الزراعية في المناطق الجافة د.محمود الصلح أن مستويات الفقر في الدول العربية تقدر بنحو 22,7% مع إنتاجية محدودة للغذاء بسبب ندرة المياه وحدودية توافر الأراضي الصالحة للزراعة، مشيراً إلى أن تحقيق الأمن الغذائي يتحقق مع التوسع الأفقي في المساحات المزروعة والذي لا يمكن تحقيقه إلا في أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى والسودان، أو من خلال سد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، من خلال التعاون بين الدول التي لديها أراض صالحة للزراعة وتلك التي لديها القدرة المالية وذلك لتحقيق المكاسب المتبادلة.

وأضاف الصلح في ورقة عمل قدمها خلال الجلسة الأولى لفعاليات اليوم الثاني للمنتدى الاقتصادي العربي - الأفريقي والتي كانت بعنوان «الاستثمارات العربية الأفريقية المشتركة - التعاون في مجال الأمن الغذائي» والتي ترأسها مفوضة الاتحاد الأفريقي للزراعة والتنمية الريفية توموسيبي رودا بيبس.

وتحدثت عن التحديات المشتركة وفرص إنتاج الحبوب قائلاً: انه من الممكن تحقيق تلك المصالح المتبادلة وتوفير 80% من إنتاج الغذاء في كلتا المنطقتين من خلال التركيز على صغار المزارعين، مشيراً إلى أن ضرورة أن تلقى المنطقتان العربية والأفريقية نقلتها في مشاريع استثمارية واسعة النطاق ذات تكنولوجيا متقدمة، مع الأخذ في الاعتبار أنها ستكون متضاربة المصالح في بعض الأحيان مع صغار المزارعين، وذلك على غرار حيازات الأراضي.

وشدد الصلح على ضرورة سد الفجوة الإنتاجية لمحاصيل الحبوب من خلال تطوير الزراعة المستخدمة لصغار المزارعين والذي يعد الاستثمار الأمثل من حيث العفعة لكل من البلدان العربية والأفريقية، إلى جانب تحقيق الأمن الغذائي، والحد من الفقر والتنمية الريفية، نقل التقنيات الحديثة وتوفير البيئة السياسية الداعمة مع العمل على تنمية القدرات البشرية وتوفير الروابط القوية مع الأسواق، وتوفير البيئة المناسبة للتعاون وتحقيق الأمن الغذائي بين المنطقتين.

### التعاون العربي - الأفريقي

من جانبه، تطرق المدير العام في المنظمة العربية للتنمية الزراعية في جامعة الدول العربية د.طارق بن

مجال تسهيل وتعزيز التجارة الزراعية الأفريقية العربية، التعاون في مجال تطوير نظم الري الحقلية وترشيد استخدامات مياه الري والتعاون في مجال تطوير البنيات التحتية الريفية. واختتم بقوله: يمكن توجيع مجالات التعاون السابقة من خلال: تأسيس شركة عربية أفريقية لإنتاج الحبوب إضافة إلى تأسيس شركة عربية أفريقية للزيوت النباتية وتأسيس شركة عربية أفريقية للسكر إلى جانب تأسيس شركة عربية أفريقية للمعادن والمستلزمات الزراعية.

من جهته أكد منسق البرنامج الأفريقي للتخلص من التسميتسي في مفوضية الاتحاد الأفريقي حسن محمد في ورقة العمل المقدمة منه بعنوان «تعزيز صناعة الثروة الحيوانية للأمن الغذائي بالدول العربية والأفريقية» أن الرابط بين الدول الأفريقية والعربية يعود إلى أكثر من 12 قرناً، حيث تم في عام 1977 إنشاء مجلس للتعاون العربي الأفريقي والذي كان له أثر إيجابي في دعم وتنمية الإنتاج الزراعي والذي نتج عنه دعم بنسبة 35% من الإنتاج الزراعي في تلك البلدان.

وبين حسن أن الدول العربية تهتم بتنمية الثروة الحيوانية، إلا انها تفقر إلى المواد الأولية، مثل الأعلاف والتعوير وغيرها والتي تساعد على تنمية الثروة الحيوانية، مشيراً إلى أن دور الشرق الأوسط لديها قصور في تنمية إنتاجها من اللحوم، ما يعني ضرورة العمل نحو تعزيز الثروة الحيوانية من بين 30 - 50% من الإنتاج المحلي، وذلك لا بد من رفع إنتاج الالبان والبيض واللحوم في الدورة اليومية للإنتاج، مطالباً القائمين على أعداد توصيات المنتدى بان يضعوا في جدول الأعمال ضرورة تعزيز الدور التنموي والاقتصادي لرفع معدلات الإنتاج ورفع حجم التبادل التجاري.

وتحدث عن آفة التسميتسي مبيناً ان 30% من الأراضي الأفريقية تنتشر بها هذه الآفة، ما يتطلب سرعة وضع البرامج لمحاربتها والتي تعوق الإنتاج الزراعي والحيواني في مقابل توافر امكانيات لسدى قطاع البحوث الزراعية في أفريقيا وكذلك في الدول العربية للعمل على تحسين اداء القطاع الزراعي وكذلك الحيواني.

ودعا حسن المشاركين في المنتدى إلى ضرورة وضع الحلول للتغيرات المناخية والتي تؤدي إلى ضعف الإنتاج، معرباً عن امله في ان يتم تفعيل ما يتم الاتفاق عليه ضمن آفاق التنمية

الزراعية في المنطقتين حيث تم وضع الأمن الغذائي على لأحة الاولويات التي تواجه الدول العربية، مبيناً ان هناك فجوة كبيرة في الاستثمار في هذا المجال أفريقيا مطالبا بضرورة دعم حركة الاستثمار في المناطق الريفية للحصول على إنتاج مرن عبر استخدام ممارسات محلية كافية لدعم الناتج المحلي وتقليص الاستيراد.

### الجلسة الثانية

النسور: التبادل التجاري البيئي بين الدول العربية والأفريقية نسبه ضئيلة وفي الجلسة الثانية التي ترأسها الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السفير محمد التويجيري، أكد مدير إدارة التكامل الاقتصادي العربي - جامعة الدول العربية محمد النسور في ورقة العمل المقدمة منه بعنوان «تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية والأفريقية والمجالات المتاخمة ان المنطقتين العربية والأفريقية سارت في الأونة الاخيرة إلى توطيد العلاقات العربية الأفريقية وحرصت على متابعة التعاون العربي الأفريقي على مستوى الامانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي لبحث تحقيق المكاسب المشتركة لما تعان به المنطقتين من تقارب جغرافي وتعداد سكاني كبير تجاوز الـ 1,3 مليار نسمة، اي ما نسبته 20% من سكان العالم، مشيراً إلى انه بالرغم من الرغبة التاريخية منذ 3 عقود لزيادة التعاون لدعم التنمية الاقتصادية إلا ان التبادل التجاري البيئي بين الدول العربية والأفريقية بقي يشكل نسبة ضئيلة.

وأوضح النسور ان أهمية التفكير في عقد المنتدى الاقتصادي العربي الأفريقي جاء لكونه رافداً عبر جلساته للوقوف على اسباب ضعف التبادل التجاري البيئي العربي الأفريقي ومناقشة عوامل الضعف وكيفية تشجيع هذا التبادل وحسب الامكانيات المتاحة لدعم المسار الخاص بالقمّة العربية الأفريقية في دورتها الثالثة العشرين عقدها خلال فترة 19-20 نوفمبر الجاري في الكويت، مشيراً إلى ان الدعم السياسي الذي أصبحت تشهد العلاقات العربية الأفريقية رافعة قوية لتعزيز التعاون بينهما. وتحدث عن سبل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بين المنطقتين والإمكانيات المتاحة وكيفية تشجيعها من منظور مدخل تحرير التجارة والاستثمار وذلك من خلال تحليل التدفقات التجارية الحالية في الدول العربية الأفريقية إضافة إلى معرفة

واوضح الماجد في محاضرة القاها ضمن فعاليات مؤتمر تمكين الشباب أن بنك بوبيان لديه تصور واقعي للمساهمة الحقيقية في دعم المشروعات الشبابية، فأتاح المجال للبنوك والشركات الأخرى للقيام بنفس الدور ودعم مشاريع الشباب من الناحية التسويقية.

وأكد على أهمية دعم مشروعات الشباب في الجانب التسويقي على أساس توفير وسائل للترويج وتسويق منتجات وخدمات مشروعات الشباب من خلال تنظيم فعاليات وأنشطة مشتركة بين البنك والشركة. كما يمكن للشركة الدخول ضمن قائمة الموردين الذين يتعامل معهم البنك ومنح عملاء البنك خدمات وعروضاً مميزة في حال الشراء من الشركة التي ستوضع ضمن الدليل الخاص بمزاييا عملاء بنك بوبيان في التعامل مع الشركات الصغيرة بالإضافة إلى الدورات التدريبية وورش العمل التي سينظّمها البنك الخاصة بالتسويق وكذلك الترويج لمنتجات وخدمات

الشركة عبر وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك. وأضاف أن البنك ينوي دعم العديد من المشاريع المستقبلية حيث ان هناك أولوية للمشروعات التي يقوم على تملكها وادارتها شباب كويتي «بمعنى التفرع الكامل» والتي تقدم أفكاراً جديدة كما يجب أن تكون حديثة النشأة.

وكان الماجد قد تطرق خلال المحاضرة إلى موارد البنك البشرية، مؤكداً ان نسبة العمالة الوطنية في البنك وصلت إلى 68,2% مشيراً إلى اعتماد البنك على جيل من القيادات الكويتية الشابية. وأخيراً، استعرض المحلل الاقتصادي فهد الصقر مشروعا اقتصاديا كاملا مع خطه لتوفير مبلغ مليون دولار عند التقاعد وذلك عند الالتزام بتطبيق الخطة التي قام بإعدادها وهو ما يسمى بالاستثمار الذكي. الجدير بالذكر أن مؤتمر تمكين الشباب الثاني من المقرر له ان يستكمل انشطته الأحد المقبل وحتى الثلاثاء بحضور عدد من الشخصيات العالمية.

الميزة التنافسية لمنتجات المنطقتين وتحديد مسببات ضعف التبادل التجاري البيئي العربي الأفريقي والاسباب المقيدة للتجارة، واخيرا النظر في كيفية تشجيع التبادل بين المنطقتين والمصالحات المتاحة من خلال تحديد مقترحات عملية واضحة قابلة للتطبيق لرفع التدفقات التجارية وزيادة التعاون الاستثماري والتجاري بين الدول العربية والأفريقية.

ولخص النسور بالقول ان معظم البلدان الأفريقية ما زالت تهيم عليها الصناعات الزراعية صغيرة الحجم نحو الاسواق المحلية وقد حددت اربعة عوامل يمكن ان تساعد الشركات على توسيع نطاق التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والعربية هذه على نطاق واسع في الشركات التي تعمل على مستوى من الكفاءة منها دراسة التكاليف التي تواجهها السوق إضافة إلى دراسة التكاليف الباقية من اكتساب المعرفة في الاسواق الخارجية والذي يتطلب مستويات اعلى من الكفاءة التي تستمك الشركات من الوصول إلى الاسواق البعيدة.

### دعم التنمية

من جانبه تحدث فيصل الزامل عضو جمعية العون المباشر الكويتية عن دور المنظمات غير الحكومية في دعم التنمية، مؤكداً ان التغيرات الاخيرة ادت إلى اعادة النظر في دور هذه المنظمات ما يتطلب تدابير خاصة تسهم فيها المنظمات غير الحكومية لتمتع بالمرونة والخبرة للوصول إلى الارياف والمناطق الأكثر تأثراً بالسياسات الاقتصادية الحادة. وبين انه في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا تسببت الظروف الاقتصادية والسياسية في زيادة الطلب على تقديم الرعاية المجتمعية الأمر الذي زاد من أهمية العمل الأهلي، لهذا شهد ازدهارا كبيرا في السنوات الاخيرة ومن الأفضل ان تأخذ تلك الجهود الطابع المؤسسي التنموي خاصة مع اتجاه المنظمات غير الحكومية بقوة العالم حيث يعيش 40% من سكان أفريقيا على اقل من دولار يوميا . وتعاني اقتصاديات العديد من دول القارة من الوهن الاقتصادي وعدم القدرة على اداء وظائفها بعد ان احكمت الديون الخارجية

قبضتها على معظم دول القارة حيث وصلت تلك الديون إلى 300 مليار دولار وتفاقم عجز تلك الدول مع انهيار اسعار المواد الخام ما أدى إلى زيادة التعاونيات التنموية. وأوضح انه بسبب الجاعة والأمراض أخذت جمعية العون المباشر مسارا تنمويا فقامت حتى العام الماضي 150 مخيما طبيا متنقلا واشرفت على بناء مستشفى و 258 في المناطق القروية وحفر أكثر من 15 الف بئر في المناطق الريفية.

ومن جانبها قالت المستشار الاول لمدير إدارة منظمات المجتمع المدني ايناس مكايي ان هناك العديد من التغيرات التي طالت المجتمع المدني في منتصف العقد الاول من الالفية الجديدة، مشيرة إلى زيادة العدد الاجمالي للمنظمات والمنظمات الأهلية مع انطلاق الفورات العربية في نهاية 2010، مع اقتراب نسبة الجمعيات إلى السكان من المعدلات العالية في كل من لبنان والاردن.

وأضافت ان معدلات نمو الجمعيات الأهلية تزايدت بشكل كبير خاصة في البلدان التي تشهد تحولا ديموقراطيا. لافتة إلى دور المنظمات الأهلية في تمكين المرأة العربية، موضحة ان هناك اختلافا بين الدول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا تصاحبها تمايزات في اوضاع ومكافأة المرأة وقضاياها في كل دولة عربية.

وأكدت على أنه بات من الضروري احداث «شراكة تامة» بين منظمات الأهلية والحكومات والقطاع الخاص حقيقية انطلاقا من أن الواقع المجتمعي العربي يحتاج إلى هذه النوعية من الشراكة، فلم يعد السياق المجتمعي يقبل بالشراكة المشروطة أو الموجهة أو المقيدة بل إلى تضافر كل الجهود من الأطراف لتحقيق التنمية المستدامة في منطقتنا.

وعرفت مسكوي مصطلح المجتمع المدني على أنه يشير إلى المجموعة الواسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة وتنهض بعنصر المجتمع عن اهتمامات وقسم المجتمع ومؤسساتها وأعضائها، استنادا إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. وأوضحت أن مصطلح المجتمع المدني يشير إلى مجموعة عريضة من المنظمات تضم الجماعات المجتمعية المحلية والمنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية وجماعات السكان الاصليين والمنظمات الخيرية والتعاونية والنقابات المهنية ومؤسسات العمل التنموية.